افتتاح سوق المزارعين بمشاركة ٧٤ مزارعا وأسرة منتجة وشركات ومشاتل

الشيخة مرام بنت عيسى: السوق منصة وطنية متطورة تعكس جودة الإنتاج المحلي

توافد أعداد كبيرة من الجمهور على السوق.. وانخراط الأجيال الصغيرة من عوائل المزارعين

تغطية: أمل الحامد

تصوير - حسين عبدالله

افتتحت وزارة شؤون البلديات والزراعة، بالشراكة مع المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، وبدعم من شركة stc البحرين وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات «جيبك»، موسم سوق المزارعين البحرينيين ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦، وذلك في احتفال رسمي احتضنته حديقة البديع النباتية وسط حضور عدد من المسؤولين وجمهور واسع من الزوار.

وقد قام الحضور خلال الافتتاح بجولة في أرجاء السوق في نسخته الجديدة التي تمتد حتى ١٤ فبراير ٢٠٢٦، والتي تمثل نموذجًا وطنيًا لدعم المزارعين البحرينيين عبر تجربة مجتمعية مميزة للزوار.

وبهذه المناسبة، أكدت الشيخة مرام بنت عيسى آل خليفة الأمين العام للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، أن انطلاق الموسم الجديد من سوق المزارعين يعكس ما يحظى به القطاع الزراعي وملف الأمن الغذائي من اهتمام من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ومن توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بما يسهم في دعم المشروعات الزراعية وتطوير آليات الإنتاج من خلال برامج وسياسات داعمة للمزارعين.

كما ثمنت الشيخة مرام الدعم الكبير والمستمر من صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البلاد المعظم رئيسة المجلس الاستشاري للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، والذي أسهم في تحويل السوق إلى منصة وطنية متطورة تعكس جودة الإنتاج المحلي، مؤكدة أن المبادرة ستواصل العمل المشترك مع وزارة شؤون البلديات والزراعة لتعزيز دور السوق كنموذج للتنمية الزراعية المستدامة ورفع مستوى مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الزراعية الوطنية.

وأفادت الشيخة مرام للصحفيين، على هامش افتتاح موسم سوق المزارعين أمس، بأن النسخة الثالثة عشرة من سوق المزارعين شهدت إقبالاً جيداً وبدأت الأعداد تتوافد في وقت مبكر قبل افتتاح السوق.

وتطرقت إلى أن سوق المزارعين تعد منصة تهيأت للمزارعين منذ سنوات، وقد شهدت تطوراً مضطرداً على مدى ١٣ عاماً نتيجة المنافسة.

وأشارت إلى أن مشاركة الأجيال الصغيرة من عوائل المزارعين البحرينية في السوق مع عوائلهم، متوقعة انخراط هذه الأجيال في مجال الزراعة مستقبلا.

من جانبه، أكد المهندس عاصم عبداللطيف عبدالله وكيل الوزارة لشؤون الزراعة والثروة الحيوانية، أن سوق المزارعين البحرينيين بات أحد أبرز المشاريع الداعمة للإنتاج الزراعي المحلي، مشيرًا إلى أن استمرار هذا المشروع يعبر عن ثمار الدعم الذي يوليه حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم للنهوض بالقطاع الزراعي وتهيئة بيئة محفزة للمزارعين، منوهًا بدور الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في تنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية الزراعية وتعزيز تنافسية المنتجات المحلية، بالإضافة إلى المبادرات الموجهة نحو تمكين المزارعين بالمعرفة والتقنيات الحديثة.

كما أشاد بالدور المهم لصاحبة السمو الملكي قرينة عاهل البلاد المعظم رئيسة المجلس الاستشاري للمبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي في دعم خطط التنمية الزراعية.

وأضاف وكيل الوزارة أن السوق يشكل منصة فعالة تربط المزارعين مباشرة بالمستهلكين، وتتيح لهم فرصًا أوسع لعرض منتجاتهم بطرق تسويقية حديثة، بما يعزز ثقة المستهلك بالمنتج المحلي، ويجسد نموذجًا ناجحًا للشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب دوره في رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية الزراعة المحلية والممارسات البيئية المستدامة.

وأشاد بتوافد أعداد كبيرة من الزوار للسوق منذ اليوم الأول لافتتاحه، متطلعاً ليكون السوق متميزا كالسنوات السابقة.

وبين وكيل الوزارة للصحفيين أن هذه النسخة من سوق المزارعين البحرينيين تشهد زيادة في أعداد المشاركين في موسمه الحالي الذي يضم ٣٣ مزارعًا بحرينيًا يقدمون منتجات طازجة مباشرة من المزارع المحلية، إلى جانب ٤ شركات الزراعية و٧ مشاتل، ونحو ٣٣ أسرة منتجة وحرفيين، والمناحل، وقرابة ٣٠ متطوعاً في التنظيم.

من جانبها، أكدت سارة أحمد بوحجي الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض للصحفيين أن سوق المزارعين يعد من المنصات الرئيسة لاستقطاب السياح المحليين وكذلك الخليجيين.

وأشارت إلى أن سوق المزارعين يعد بداية لموسم أعياد البحرين الذي سيشمل عدد مختلف من الفعاليات العائلية والاجتماعية والمسرح.

من جانبه، قال زياد عادل درويش وكيل وزارة التنمية الاجتماعية للصحفيين إن سوق المزارعين يعد منصة للبيع وتبادلا للثقافات وفرصة سياحية ومكانا للترفيه لمختلف الأعمار، مؤكداً أن وزارة التنمية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من السوق.

وأوضح أن الوزارة شاركت في سوق المزارعين مع عدد من الأسر المنتجة، مؤكداً أن الوزارة تستهدف مشاركة أكبر عدد من الأسر المنتجة المسجلة لديها طوال فترة تنظيم السوق التي تستمر إلى فبراير المقبل، سواء كانت مشاريع هذه الأسر المنتجة لها علاقة بالإنتاج الزراعي من عدمه.

من جانبهم، أشاد مشاركون في السوق بالتنظيم للسوق والإقبال الكبير من الجمهور على السوق خصوصاً في اليوم الأول لافتتاحه، مشيرين إلى تنوع المنتجات المعروضة من الخضراوات وعرض منتجات جديدة، كما أن الأسابيع المقبلة سوف تشهد زيادة في المعروضات.

هذا وشهد الأسبوع الأول من السوق فعاليات متنوعة، منها عروض شعبية قدمتها فرقة دار البديع الجنوبية الشعبية، وورش تعليمية للأطفال مرتبطة بالزراعة، وركن لحيوانات المزرعة، بالإضافة إلى السوق الشبابي ومنطقة الورش، وسط حضور كبير من الزوار من مختلف الفئات من داخل المملكة وخارجها.

«رواد الأعمال القانونية» يوصي بسن تشريعات لمعاملات العملات المشفرة

أوصى قانونيون بإجراء تعديلات تشريعية وتفعيل الاتفاقيات الدولية، لضمان توفير إطار تنظيمي للمعاملات الاقتصادية المتعلقة بالعملات الرقمية، مع ضرورة التوعية المجتمعية والتعليم والتدريب بهدف بناء بيئة متكاملة ومستدامة للتعامل مع الابتكار المالي والتحول الرقمي، وتعزيز الحوكمة الفعّالة للأسواق الرقمية.

جاء ذلك خلال في ختام فعاليات المؤتمر الدولي الثامن لرواد الأعمال القانونية، الذي استضافته مملكة البحرين بعنوان «العملات الرقمية بين آفاق المستقبل وتحديات القانون» والذي نظمه المركز الدولي الخليجي - منظمة غير حكومية تتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC) - بحضور جهاد الفاضل النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى علي بن صالح الصالح (بالنيابة عنه) - وبمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين من مختلف دول العالم، يمثلون قطاعات القانون والاقتصاد والتكنولوجيا.

وخلال كلمته خلال فعاليات المؤتمر أكد محمد الذوادي المدير التنفيذي للمركز أنه مع التحول الرقمي المتسارع، أصبحت التقنيات المالية الحديثة والعملات الرقمية جزءاً مؤثراً في الاقتصاد العالمي، ما يفرض على الجهات التشريعية والمؤسسات البحثية والقانونيين، مسؤولية كبرى في مواكبة التغيرات عبر السعي لإيجاد أطر قانونية مرنة ومتوازنة تجمع بين دعم الابتكار وحماية المستخدم وضمان استقرار الأنظمة المالية.

وأشار إلى ضرورة وضع أطر شاملة لضمان تنظيم هذا القطاع الناشئ، وحماية المستثمرين، وتعزيز استقرار الأسواق المالية، بالإضافة إلى وضع تكامل متوازن بين التشريعات الوطنية، والمعايير الدولية، والقدرات التنظيمية، والوعي المجتمعي، بما يحقق الاستخدام الآمن والفعّال للعملات الرقمية.

وشهدت فعاليات الجلسة الأولى التي جاءت بعنوان «الابتكار المالي والاقتصاد الرقمي» التغيرات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل تصاعد دور العملات الرقمية، وضرورة صياغة تشريعات متجددة تواكب هذه التحولات، وتوازن بين الابتكار والحماية القانونية.

وناقش المشاركون في الجلسة الفرص الاستثمارية في مجال العملات الرقمية وأهمية بناء بيئة تنظيمية قادرة على احتضان هذه الاستثمارات ضمن أطر قانونية واضحة وفعالة، تضمن حماية المستثمرين وتدعم النمو المستدام، وبورصات العملات الرقمية، ودورها في تشكيل المشهد المالي الحديث، وطرحت الدكتورة مها محسن السقا، الأستاذ المساعد في القانون التجاري من جمهورية مصر العربية ورقة بحثية بعنوان «مستقبل العقود الذكية وتأثيرها على الاقتصاد»، استعرضت فيها التحولات الجوهرية التي أحدثتها العقود الذكية في البيئة القانونية والتجارية.

فيما ناقشت الجلسة الثانية، موضوع «الإطار القانوني لتنظيم العملات الرقمية» وخاصة في ظل التحولات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد الرقمي العالمي، وتناولت الجلسة تجارب دولية متنوعة في التعامل مع هذا النوع من الأصول الرقمية، وأوجه التباين في النظرة القانونية بين التشريعات المختلفة، والتحديات القانونية المرتبطة بالتعامل مع العملات الرقمية، وصعوبات تصنيفها والتعامل معها ضمن الأطر التقليدية للقانون، وخاصة في ظل طبيعتها اللامركزية والعابرة للحدود، وطرق تعزيز الضمانات القانونية التي تحمي المستخدمين من المخاطر التقنية والاحتيال المالي في بيئة العملات الرقمية، ودور التشريعات في تنظيم الفضاء الرقمي وحماية المستخدمين.

مجمع «دستركت ٢» يفوز بجائزة ميد (MEED) الدولية لعام ٢٠٢٥

فاز مجمع دستركت ٢ بجائزة ميد (MEED) الدولية لعام ٢٠٢٥ عن فئة «أفضل مشروع بناء»، وذلك بعد أن اختارته لجنة التحكيم كأفضل مشروع إنشائي على مستوى مملكة البحرين، خلال حفل توزيع جوائز ميد للمشاريع لعام ٢٠٢٥ الذي عُقد في دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويجسد هذا الفوز جودة الأعمال المنجزة في المشروع، إذ قامت شركة الصباح بتنفيذ أعمال البناء، فيما تولّت شركة الجزيرة للهندسة مهام تصميم المشروع والإشراف على تنفيذه وفق أعلى المعايير الهندسية.

وبهذه المناسبة أعربت إدارة المجمع عن بالغ اعتزازها بهذا التكريم الدولي، الذي يعكس الجهود المتواصلة لفرق العمل، ويؤكد التزام المجمع بتطبيق أفضل الممارسات في التخطيط والتنفيذ، انسجامًا مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠. وقد مثّل المجمع في تسلم الجائزة بنسختها الخامسة عشرة مدير إدارة المجمع خالد خليل.

إطلالة

الأمان الرقمي

هالة كمال الدين

halakamal99@hotmail.com

توصلت الحكومة الدنماركية مؤخرا إلى اتفاق سياسي جديد يهدف إلى منع الأطفال دون سن الخامسة عشرة من الوصول إلى بعض منصات التواصل الاجتماعي، في خطوة وصفت بأنها من الأوسع على مستوى أوروبا، وذلك لمعالجة التأثيرات السلبية لهذه المنصات في الفئات الصغيرة من المستخدمين.

وأوضحت وزارة التحول الرقمي الدنماركية التي قادت المبادرة أن الاتفاق سيحدد حدا أدنى للسن المسموح به لاستخدام المنصات، مع إمكانية استثناء الأطفال من عمر ١٣ عاما، شريطة موافقة الوالدين بعد تقييم فردي لكل حالة.

هذا القرار جاء بعد مناقشة عامة حادة في البلاد بشأن تزايد معدلات التنمر الإلكتروني واضطرابات النوم والإدمان الرقمي بين المراهقين والاستخدام المفرط للتطبيقات الاجتماعية الذي يرتبط بارتفاع مستويات القلق والاكتئاب لدى الأطفال.

لقد أعلنت الوزارة أنه سيتم تحديد المنصات المشمولة بالقرار وآلية التنفيذ لاحقا، مؤكدة أن الهدف من وراء ذلك هو خلق بيئة رقمية أكثر أمانا ومسؤولية بما يضمن حق الأطفال في النمو بعيدا عن الضغوط النفسية والمخاطر الرقمية.

الإدمان الرقمي أصبح اليوم مشكلة تؤرق العالم أجمع وذلك لخطورته النفسية والعقلية والتي قد تتفوق على أنواع الإدمان الأخرى وخاصة بين المراهقين لانطوائه على هوس بفحص حسابات وسائل التواصل الاجتماعي ونشر التحديثات، وهي عملية تؤثر بشكل متزايد في حياة الفرد، وبالتالي يعد الوعي بهذا الإدمان والحد من انتشاره من أهم الأهداف الاستراتيجية التي يجب أن تتصدر أولويات أي مجتمع في هذا الزمان.

لذلك ينصح الخبراء بضرورة التصدي لمخاطر هذا الإدمان الرقمي الذي يؤدي ببعض المراهقين إلى تكوين آراء غير واقعية عن حياة الآخرين وإلى تعرضهم للابتزاز والاستغلال، ومن ثم الوقوع فريسة لمشكلات الصحة العقلية وخاصة مع تعدد أنواعه وصوره مثل ألعاب الفيديو والهواتف ووسائل التواصل والرسائل النصية والمواقع الإباحية وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى الانعزال عن المجتمع الواقعي والعيش في وحدة العالم الافتراضي.

للأسف الشديد يجب أن نعترف بأن كثيرا من الآباء قد فشلوا في تقنين أوقات تعامل أبنائهم مع الإنترنت، وفي رقابة ما يشاهدونه أو يطلعون عليه، وبالتالي وفي رأيي المتواضع يصبح القرار الدانماركي هو أحد الحلول المثلى لتحقيق أقل قدر من الخسائر وأكبر قسط من الأمان الرقمي، والأهم هو استحداث ما يسمى بوزارة التحول الرقمي التي قد تفوق أهميتها في هذا العصر أهمية بعض الوزارات الأخرى الموجودة على الساحة مع احترامي لها.

بلدي الشمالية يؤكد أهمية الخطط الاستباقية لمكافحة انتشار البعوض

كتب: محمد القصاص

أكد عضو مجلس بلدي الشمالية عبدالله عاشور أن المجلس يسعى دائما لوضع وتنفيذ خطط استباقية فعالة لمكافحة انتشار البعوض.

وأشار إلى المتابعة المستمرة لكل الإجراءات اللازمة بالتنسيق الكامل مع الجهات المعنية، مشيدا بالجهود الكبيرة التي تبذلها هذه الجهات في هذا المجال. وكشف عن مخاطبة وزارة الأشغال العامة رسميا للعمل على تنظيف فتحات تصريف مياه الأمطار في مختلف المناطق السكنية، مبينا أن هدف هذه الخطوة هو تفادي تجمع المياه الراكدة التي تعتبر بيئة خصبة لتكاثر البعوض والحشرات ومن ثم منع تفاقم المشكلة.

وأضاف: نحن الآن على مشارف دخول موسم تكاثر وانتشار هذه الحشرة في المنطقة، وكما هو معتاد فإننا نوصي المواطنين بشكل دائم بضرورة الالتزام بالإجراءات الوقائية لتقليل فرص انتشار البعوض.

ودعا إلى التخلص من الأوعية المكشوفة أو أي خزانات غير مغطاة تحتوي على مياه راكدة فهي تعد بيئة مناسبة لتكاثر البعوض، كما حث على التخلص من الإطارات القديمة أو العلب المفتوحة التي قد تحتفظ بالمياه. أما فيما يخص النباتات فأوصى عاشور بعدم الإفراط في سقيها وضرورة تصريف المياه الزائدة من الأصص لأن تراكم المياه في هذه المناطق يسهم أيضا في تكاثر الحشرات. وختم تصريحه بتوجيه الشكر لتعاون الجميع، مؤكدا أهمية الوقاية والتعاون المجتمعي المشترك كعنصر أساسي وفعال للحد من هذه الظاهرة.